بنك الإسكان للتجارة والتمويل

النافذة الإقتصادية

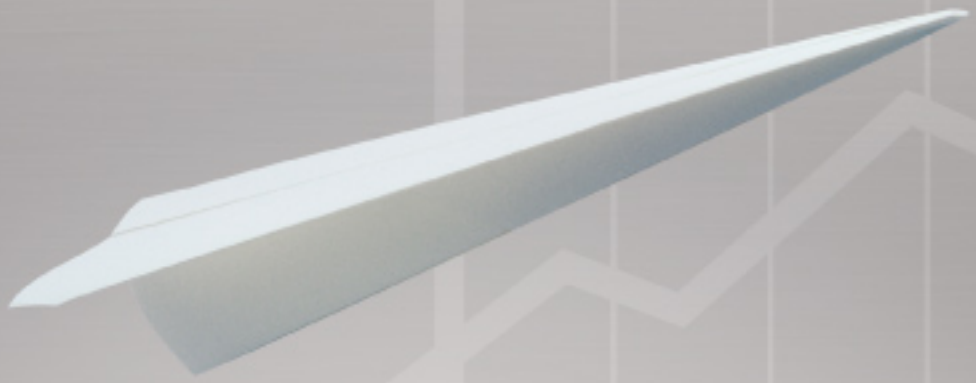

2006 عاماً جديداً من التميز في الأداء
130.1 مليون دينار أرباح بنك الإسكان للتجارة والتمويل
والموجودات تجاوزت 4 مليار دينار

تمكن بنك الإسكان للتجارة والتمويل خلال عام 2006 من تحقيق نتائج مالية تدعو للفخر والاعتزاز حيث حقق أرباحاً قياسية جديدة وكانت الأعلى مُنذ تأسيسه. فقد زادت الأرباح قبل الضريبة 130.1 مليون دينار خلال عام 2006 مُقابل 105.2 مليون دينار خلال العام السابق أي بارتفاع نسبته 24%. وارتفع حجم الموجودات ليصل إلى 4.1 مليار دينار مُقارنة بمبلغ 3.2 مليار دينار في نهاية عام 2005 وبنسبة نمو مقدارها 28%. كما ارتفع رصيد ودائع العُملاء ليصل إلى 2.8 مليار دينار مُقارنة مع 2.4 مليار دينار في نهاية عام 2005 وبنسبة نمو قدرها 20%. وارتفع صافي رصيد التسهيلات الائتمانية المُباشرة ليصل إلى 1.6 مليار دينار مُقارنة مع 1.3 مليار دينار في نهاية عام 2005 وبنسبة نمو قدرها 26%.

كما تمكن البنك من تحسين نوعية الموجودات حيث انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى 2.97% في نهاية عام 2006 مُقابل 3.26% في العام السابق. كذلك فقد تحسن مؤشر الكفاءة (نسبة مصاريف التشغيل /إجمالي الدخل) إذ انخفض من 39% عام 2005 ليصل إلى 36% عام 2006.

وتأكيداً لهذا الأداء المُتميز فقد منحت مؤسسة التصنيف العالمية Moody's البنك تصنيفا ائتمانياً من فئة A3 في مجال الودائع بالعملة المحلية طويلة الأجل. كما قامت مؤسسة التصنيف الائتماني الدولية Capital Intelligence خلال عام 2006 برفع درجة الملاءة المالية للبنك من +BBB إلى -A. وتعدّ هذا التصنيفات من أعلى درجاتِ التصنيف الائتماني حسَب الملاءة المالية للبنوك الأردنيّة.

وجاءت هذه الإنجازات ثمرة للسياسات المدروسة التي تم وضعها من قبل مجلس الإدارة. وتطبيق هذه السياسات بكفاءة عالية من قبل الإدارة التنفيذية وكافة العاملين في البنك. والثقة العالية التي اكتسبها البنك من مُساهميه وعُملائه. ويتطلع البنك اليوم إلى عامٍ جديدٍ من التقدُّمِ والازدهارِ لمواصلة نجاحه المُطرد ومسيرة تقدمه.

هذا ومن الجدير ذكره أن بنك الإسكان للتجارة والتمويل تمكن خلال مسيرته الطويلة من تحقيق أداء نوعي مُتميز على صعيد استخدام التقنيات الحديثة لتقديم الخدمات والمُنتجات المصرفية من خلال مجموعة من القنوات المُتكاملة لتلبية حاجات مُختلف شرائح العملاء. كما حقق البنك مراكز صدارة مرموقة في العديد من المؤشرات المصرفية وذلك على المُستوى المحلي. منها الاستحواذ على 16.3% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الأردنيّ و13.9% من القروض والتسهيلات الائتمانية المُباشرة وذلك في نهاية عام 2006. بالإضافة إلى امتلاكه لأكبر شبكة فروع مصرفية والبالغ عددها 96 فرعاً وأكبر شبكة أجهزة صراف آلي والبالغ عددها 150 جهازاً.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات المُساهمين الكرام،

يطيبُ لي وبالنيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة وأُسرة العاملين في البنك أنْ أُرحّب بكم، وأُقدّم لحضراتكم خالص التحيات، وأن أعرب لكم عن اعتزازي بثقتكم الغالية، "مُساهمين" في رأسمال هذه المؤسسة العريقة، التي احتلت مراتب مُتقدمة بين البنوك العاملة في المملكة، لتؤكد من جديد قيادتها للعمل المصرفيّ الأردنيّ، في ضوء الإنجازات التي تم تحقيقها خلال عام 2006 والتي فاقت كل التقديرات والتوقعات.

لقد كان عام 2006 نقطة تحوّل جديدة ومُنعطفاً استراتيجياً هاماً في مسيرة بنك الإسكان للتجارة والتمويل، وقد تمثل ذلك بزيادة رأسمال البنك من 100 مليون دينار إلى 252 مليون دينار، وذلك من خلال طرح 100 مليون سهم للاكتتاب الخاص لمُساهمي البنك، وتخصيص 50 مليون سهم وزّعت على المُساهمين كأسهم مجانية وتم تغطيتها من الأرباح المدورة، وتخصيص مليوني سهم لصالح صناديق القوات المُسلحة الأردنيّة بسعر تفضيلي وذلك تقديراً لدور الجيش العربيّ في ترسيخ الاستقرار والحفاظ على أمن هذا البلد العزيز وحمايته، وتوفير الأجواء المُناسبة لانتعاش الاستثمار وازدهار التنمية الاقتصادية.

وجاءت الزيادة في رأسمال البنك لرفد ودعم حقوق المُساهمين لمواجهة مُتطلبات مُقررات بازل II، ومُتطلبات التوسع الداخلي والخارجي، وزيادة قدرة البنك على تمويل المشاريع كبيرة الحجم، إضافةً إلى دعم النمو المُستمر في حجم الأعمال، وتحسين الملاءة المالية للبنك.

يُسعدني والأخوةَ أعضاء المجلس الكرام، أنْ نضعَ بين أيديكم التقريرَ السنويَّ الثالث والثلاثين عن أداء البنك وإنجازاته للسنة المالية 2006، إضافةً إلى البياناتِ الماليةِ الموحّدة عن ذلك العام وخطة البنك وتطلّعاتِه المُستقبليةِ لعام 2007.

حضرات المُساهمين،

لقد تُوّجَ أداءُ الاقتصاد الأردنيّ خلال عام 2006 بنمو حقيقي يقدر بحوالي 6%، وقد ساهم في ذلك النمو التدفقُ الكبيرُ للاستثمارات المحلية والخارجية لتوظيفها في عدد من المشاريع الضخمة في مُختلفِ القطاعاتِ الاقتصاديةِ، وقد تمكّن الاقتصادُ الأردنيُّ من تحقيق هذا الإنجاز المُتميّز في ظل الوصول إلى مرحلة مُطمئنة من الاستقرار المالي والنقدي، وتعزيز احتياطيات البنك المركزي الأردنيّ من العملات الأجنبية لتصل مع نهاية عام 2006 إلى 6.1 مليار دولار أمريكي، ومن المُتوقّع أن تُساهم هذه الإنجازاتُ في توفير المزيد من فُرص الازدهارِ للصناعة المصرفية المحلية وفرص الاستثمار على حدٍ سواء.

لقد جاءت النتائجُ الماليةُ التي حقّقتها مؤسستكُم خلال عام 2006 مُتميزةً وعلى كافة الصعد، حيث بلغ "الربح قبل الضريبة" 130.1 مليون دينار خلال عام 2006 مُقابلَ 105.2 مليون دينار خلال عام 2005، أي بزيادةٍ نسبتُها 24%، كما سجّل البنكُ " ربحاً بعد الضريبة " بلغ 94.7 مليون دينار وبزيادةٍ نسبتُها 28% عن العام الماضي، كما زاد إجمالي الموجودات بنسبة 28% ليصل إلى حوالي 4.1 مليار دينار في نهاية عام 2006، كما عزّز البنكُ من قاعدته الرأسماليةِ القويةِ، حيث بلغَ إجمالي"حقوق المُلكية" 834.9 مليون دينار وبنسبة نُموٍ مقدارُها 111% عن نهاية عام 2005.

وارتفعَ الرصيدُ الإجمالي للودائع ليصل إلى 2978 مليون دينار مُقابل 2465 مليون دينار في عام 2005، أي بزيادةٍ قدرها 513 مليون دينار ونسبتها 21%، وإذا تم استثناء ودائع البنوك والمؤسسات المالية لدى البنك، يُصبح رصيد ودائع العُملاء 2832.7 مليون دينار في نهاية عام 2006 مُقابل 2370.5 مليون دينار في نهاية العام السابق، أي بزيادةٍ قدرها 462.2 مليون دينار ونسبتها 20%.

وارتفعَ صافي رصيد التسهيلات الائتمانية المُباشرة ليصلَ إلى 1589.5 مليون دينار في نهايةِ عام 2006 مُقابل 1262.6 مليون دينار في نهاية عام 2005 وبنسبة نُمو بلغت 26%. وطرأ تحسُّنٌ ملموس على جودة الموجودات. حيث انخفضت نسبة الديون غير العاملة من 3.26% في نهاية عام 2005 إلى 2.97% في نهاية عام 2006. وهو ما يعكسُ نجاحَ استراتيجياتِ الإقراض وسياسة إدارة المخاطر التي يُطبقها البنك.

ومما تجدر الإشارة إليه أن نتائج أعمال الفروع الخارجية في كلٍ من فلسطين والبحرين. والبنوك التابعة في كل من سوريا والجزائر سجلت خلال عام 2006 تحسناً جيداً. حيث ارتفع حجمُ الودائع والتسهيلات الائتمانية بشكلٍ واضح. وحققت نمواً كبيراً في الأرباح. وكذلك الأمر بالنسبة للشركات التابعة الأخرى. أمّا مكاتبُ التمثيلِ في كل من بغداد وطرابلس/ليبيا وأبوظبي فقد تحسّن مُستوى أدائها في مجال تسويق خدمات البنك.

لقد ساهم الأداء المُتميز الذي حققهُ البنك في تعزيز متانة مركزه المالي. وهذا ما أكدته تقارير مؤسسات التصنيف الدولية. إذ قامت مؤسسة Moody's بمنح البنك تصنيفاً ائتمانياً من فئة A3 في مجال الودائع بالعملة المحلية طويلة الأجل. كما قامت مؤسسة Capital Intelligence خلال عام 2006 برفع درجة الملاءة المالية للبنك من BBB+ إلى A-. ويُعدّ هذا التصنيف من أعلى درجاتِ التصنيف الائتماني للبنوك الأردنيّة.

حضرات المُساهمين.

وفي ضوء هذه النتائج المُتميزة فإن مجلس الإدارة يوصي لحضراتكم بتوزيع أرباح بنسبة مقدارها 26% لعام 2006 مُقابل 25% لعام 2005.

وبعد.

أودُ أن أنتهز هذه الفرصةَ. ونيابةً عن مجلس إدارة البنك والمُساهمين. لأسجّل شكري وتقديري العميقين إلى الحكومة الرشيدة ومؤسساتها الرسمية. وأخصُّ بالشكر البنك المركزيّ الأردنيّ وهيئة الأوراق المالية لما يلقاه البنك منهما من دعمٍ وتشجيع. ولما لهما من دورٍ فاعلٍ في تطوير وتحسين أداء الاقتصاد الوطني عموماً والقطاع المصرفي الأردنيّ خصوصاً.

ولا بد للحديث عن الإنجازات والنتائج التاريخية أنْ يشمل عُملاء البنك ومُساهميه. فهم الذين أولَوْا البنك ثقتهم. ونحن نُقدر لهم هذه الثقة. ونعدهم دوماً بالمزيد من المُثابرة وصُولاً إلى مركز مالي متين يتزايدُ قوةً وشموخاً. ولا يفوتني هنا أن أُقدّر جهود زُملائي أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي على ما بذلوه من جهودٍ مهنية عالية في سبيل تحقيق هذه النتائج التي تبعثُ في النفس الاعتزاز والفخر. وكلُّ الشُكر والتقدير لأسرة مُوظفي البنك في مُختلف مواقعِ عملِهم على ما بذلوه من تفانٍ وإخلاصٍ في عملهم لتحقيق هذه الإنجازات.

وفّقنا الله لخدمة هذه المؤسسة الشامخة لمزيد من تقدّمها وازدهارها. ولما يخدمُ بلدنا العزيزَ واقتصادنا الوطنيّ في ظلّ القيادةِ الهاشميةِ الحكيمة والرؤيةِ الواضحةِ لحضرةِ صاحبِ الجلالةِ الملك عبد الله الثاني ابن الحُسين راعي بناء الدولة الأردنيّة العصرية الحديثة. حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الدكتور ميشيل مارتو
رئيس مجلس الإدارة

الميزانية العامة للبنك

الميزانية العامة الموحدة كما في 31 كانون الاول / ديسمبر 2006

	31 كانون الاول/ديسمبر 2006 دينار	31 كانون الاول/ديسمبر 2005 دينار
الموجودات:		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	857,117,033	676,338,829
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	553,329,133	404,651,251
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	44,929,018	3,600,838
موجودات مالية للمتاجرة	16,906,752	16,855,313
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	1,589,545,474	1,262,618,624
موجودات مالية متوفرة للبيع	557,558,357	469,771,251
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق-صافي	328,578,723	237,381,123
استثمارات في شركات حليفة	19,853,021	19,717,842
ممتلكات ومعدات – صافي	54,904,516	43,105,931
موجودات غير ملموسة	1,740,183	999,295
موجودات أخرى	62,906,446	53,938,436
موجودات ضريبية مؤجلة	8,757,782	7,274,235
مجموع الموجودات	**4,096,126,438**	**3,196,252,968**
المطلوبات وحقوق الملكية:		
المطلوبات		
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	145,004,371	94,625,050
ودائع عملاء	2,832,729,875	2,370,459,052
تأمينات نقدية	165,729,096	198,269,684
أموال مقترضة	3,035,346	29,498,596
مخصصات متنوعة	13,501,875	13,239,509
مخصص ضريبة الدخل	38,616,807	32,860,070
مطلوبات ضريبية مؤجلة	1,545,000	8,154,348
مطلوبات أخرى	61,087,970	54,113,555
مجموع المطلوبات	**3,261,250,340**	**2,801,219,864**
حقوق الملكية:		
حقوق مساهمي البنك		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	250,000,000	100,000,000
اسهم الخزينة	(19,424,857)	-
علاوة إصدار	349,377,566	49,884,008
احتياطي قانوني	54,002,619	41,844,376
احتياطي اختياري	33,222,068	33,222,068
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	20,000,000	12,502,237
فروقات ترجمة عملات أجنبية	590,684	(1,454,704)
التغير المتراكم في القيمة العادلة – صافي	6,931,317	21,879,602
أرباح مدورة	113,572,010	115,885,407
مجموع حقوق مساهمي البنك	**808,271,407**	**373,762,994**
حقوق الاقلية	**26,604,691**	**21,270,110**
مجموع حقوق الملكية	**834,876,098**	**395,033,104**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**4,096,126,438**	**3,196,252,968**

قائمة الدخل للبنك

بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الاول / ديسمبر 2006

	2006 دينار	2005 دينار
الفوائد الدائنة	215,988,312	137,576,998
الفوائد المدينة	(74,801,322)	(42,043,248)
صافي إيرادات الفوائد	**141,186,990**	**95,533,750**
صافي إيرادات العمولات	19,556,080	15,288,712
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	**160,743,070**	**110,822,462**
ارباح عملات أجنبية	5,269,149	4,781,737
(خسائر) أرباح موجودات مالية للمتاجرة	(2,031,505)	6,484,591
أرباح بيع وعوائد موجودات مالية متوفرة للبيع	17,590,771	19,664,488
حصة البنك من ارباح شركات حليفة	135,179	440,066
ايرادات اخرى	21,965,746	31,413,690
إجمالي الدخل	**203,672,410**	**173,607,034**
نفقات الموظفين	33,932,329	30,739,296
استهلاكات وإطفاءات	7,739,011	7,017,180
مصاريف أخرى	25,937,706	21,739,907
مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة	3,935,238	7,142,773
مخصصات متنوعة أخرى	2,055,550	1,809,006
إجمالي المصروفات	**73,599,834**	**68,448,162**
الربح قبل الضرائب	**130,072,576**	**105,158,872**
يُنزل : ضريبة الدخل	35,366,710	31,107,094
الربح للسنة	**94,705,866**	**74,051,778**
ويعود الى:		
مساهمي البنك	**92,363,657**	**71,789,280**
حقوق الاقلية	**2,342,209**	**2,262,498**
	94,705,866	**74,051,778**
الحصة الاساسية للسهم من ربح السنة العائد الى مساهمي البنك	**0.391** دينار	**0.331** دينار
الحصة المخفضة للسهم من ربح السنة العائد الى مساهمي البنك	**0.388** دينار	**0.327** دينار

شكري بشارة رئيسا تنفيذيا

تم تعيين السيد شكري بشارة رئيساً تنفيذياً لبنك الإسكان للتجارة والتمويل اعتباراً من 11/3/2007. ويُذكر أنّ السيد بشارة بدأ حياته العملية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عمل مع Fidelity Bank خلال الفترة من عام 1974 إلى عام 1979، وكان آخر منصب شغله في حينه "مسؤولاً عن قطاع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

وبعد ذلك انضم السيد شكري بشارة إلى البنك العربي عام 1979 حيث أسّس فروع البنك في فرنسا وعمل مع البنك في أوروبا حتى عام 1995، حيث تم انتدابه لإعادة تشغيل فروع البنك العربي في فلسطين واستمر بالعمل هناك حتى عام 2002، وفي العام التالي كُلّف بمهام مسؤول التسهيلات في البنك العربي / الإدارة العامة "Chief Credit Officer"، وكان آخر منصب شغله في البنك العربي خلال الفترة منذُ عام 2003 حتى عام 2006 رئيساً لمجموعة الأعمال المصرفية "Chief Banking Officer".

ومما يجدر ذكره أنه كان قد تمّ تعيين السيد بشاره رئيساً لمجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني في شباط /فبراير 2006 حيث عمل على إعادة هيكلة الصندوق وتفعيل دوره في إدارة الاستثمارات التابعة له . إضافة إلى العمل على تطبيق "قواعد الحوكمة المؤسسية " لضبط أسلوب وعمل إدارة الصندوق واستثماراته وفقاً لهذه القواعد وعمل السيد بشارة في الفترة الأخيرة مستشاراً عاماً Senior Group Advisor لمجموعة شركة اتحاد المقاولين (CCC) هذا إضافةً إلى عضويته في العديد من مجالس إدارة الشركات داخل الأردن وخارجه.

رعاية متميزة من بنك الإسكان للتجارة والتمويل

للمعرض الإقليمي الخامس للمواقع الإلكترونية والمؤتمر الدولي الأول للاتصالات الرقمية وتطبيقات الحاسوب

رعى بنك الإسكان للتجارة والتمويل المعرض الإقليمي الخامس للمواقع الإلكترونية وتقنيات الإنترنت WEBIT 2007 والمؤتمر الدولي الأول للاتصالات الرقمية وتطبيقات الحاسوب DCCA 2007 وذلك خلال الفترة من 19 إلى2007/3/21 وبمشاركة دولية واسعة، حيث بلغ عدد المشاركين في أعمال هذه الفعاليات حوالي 300 مشاركاً يمثلون ما يزيد عن 30 دولةً، وقد قام أكثر من 150 باحثاً وشركة بعرض آخر المستجدات في مجال تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الاتصالات وخدمات المواقع، و جاءت رعاية البنك لهذه الفعاليات من منطلق حرصه واهتمامه بمواكبة كل ما هو جديد في مجال الخدمات والتقنيات المصرفية الإلكترونية الحديثة، حيث اعتبرت بعض مؤسسات التصنيف الدولية بنك الإسكان بأنه يحتل موقع الريادة بين البنوك الأردنية في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية، وعلى هامش هذه الفعاليات أقام البنك جناحا ترويجيا متكاملاً وشاملاً لخدمات البنك، كما تم توزيع المطبوعات الإعلانية والإعلامية والبروشورات التي تبيّن تجربة البنك المتميزة، بالإضافة إلى التعريف بخدمات البنك المختلفة، وقد عبّر المنظمون والمشاركون في المعرض والمؤتمر عن شكرهم وتقديرهم لبنك الإسكان للتجارة والتمويل لمشاركته ورعايته البلاتينية المتميزة.

القطاع المصرفي الأردني

على الرغم من ظروف البيئة الاقتصادية والسياسية التي تسود المنطقة، إلا أن الصناعة المصرفية الأردنيّة بقيت مُتماسكة وأثبتت قوتها ومتانتها وتمكنت من تجاوز تلك الظروف بكل كفاءة، واستطاعت الوفاء بالمُتطلبات المفروضة عليها. حيث حقق القطاع المصرفي الأردنيّ خلال الأعوام الماضية نمواً قوياً في أدائه، وساهم وما زال يُساهم بفاعلية في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته، بالإضافة إلى مُمارسته أدواراً حيوية للمُحافظة على الاستقرار المالي والنقدي في المملكة.

ومن الجدير ذكره هنا هو أن أهم ما يُميز التجربة المصرفية في الأردن اليوم هو تبني غالبية البنوك العاملة في المملكة لأحدث التقنيات المصرفية، وتوسيع وتنويع الخدمات والمُنتجات المالية والمصرفية المُقدمة للعملاء من أفراد "بكافة شرائحهم وفئاتهم" وشركات ومؤسسات " بكافة أنواعها". في القطاعين العام والخاص على حدٍ سواء، بالإضافة إلى وجود كوادر وظيفية من الكفاءات المُميزة وأصحاب الخبرات العلمية والعملية اللازمة في مجال العمل المصرفي.

وسنحاول هنا تسليط الضوء على آخر التطورات الرقمية التي شهدتها البنوك المرخصة العاملة في المملكة، إلى جانب تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية التي حققتها تلك البنوك خلال السنوات الخمس الماضية 2002 - 2006.

1. ارتفعت موجودات البنوك المرخصة العاملة في المملكة بنسبة قدرها 11.5٪ بالمتوسط خلال الفترة 2002 - 2006 لتبلغ حوالي 24.2 مليار دينار في نهاية عام 2006، وبذلك بات حجم الموجودات المصرفية يشكل 240٪ من حجم الاقتصاد مُقاساً بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية المعدلة.
2. ارتفعت ودائع العُملاء لدى البنوك المرخصة العاملة في المملكة بنسبة 10.9٪ بالمتوسط خلال الفترة 2002 - 2006 ليبلغ إجمالي الرصيد حوالي 14.6 مليار دينار في نهاية عام 2006، وشكل إجمالي الودائع المصرفية حوالي 145٪ من إجمالي الناتج المحلي المقدر لعام 2006.
3. ارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية المُباشرة التي منحتها البنوك المرخصة بنسبة بلغت بالمتوسط 15٪ وذلك خلال الفترة 2002 - 2006 ليصل رصيدها حوالي 9.8 مليار دينار في نهاية عام 2006، وشكل الائتمان المصرفي 97٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2006.
4. تراجع هامش أسعار الفائدة المصرفية، للعام الثالث على التوالي، ومن 7.2٪ عام 2003 إلى 5.2٪ عام 2006، وجاء هذا التراجع نتيجة التطورات التي شهدتها أسعار الفائدة المرجحة على كل من الودائع والتسهيلات الائتمانية، حيث ارتفع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع المصرفية من 3.1٪ عام 2002 إلى 3.4٪ عام 2006، في حين تراجع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الائتمان المصرفي من 9.8٪ إلى 8.7٪.

مُعدلات نمو المؤشرات المصرفية خلال السنوات الخمس الأخيرة

السنة	الموجودات	الودائع	التسهيلات الائتمانية	هامش الفائدة المصرفية
2002	%6.8	%7.4	%3.7	%6.7
2003	%3.9	%6.4	%2.6	%7.2
2004	%13.5	%16.0	%17.6	%6.3
2005	%18.3	%13.4	%25.1	%6.1
2006	%14.9	%11.2	%26.1	%5.2

الإقتصـــاد الأردنـــي

بالرغم من التحديات السياسية والاقتصادية التي مرت بها المنطقة، إلّا أن الاقتصاد الوطنيّ استطاع خلال عام 2006 تحقيق جُملة من الإنجازات تمثلت في تحقيق مُعدّل نمو اقتصادي حقيقي مُرتفع، وانخفاض المديونية الخارجية، وانخفاض مُعدّل البطالة، وزيادة احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية، وتدفق الاستثمارات بشقيها المحليّ والأجنبيّ، وزيادة الصادرات. كما تمكن الاقتصاد الأردنيّ استيعاب الصدمات التي نجمت عن ارتفاع أسعار النفط وانخفاض المُساعدات الخارجية. وفيما يلي استعراضاً لأهم التطورات الاقتصادية التي شهدتها المملكة خلال عام 2006:

النمو الاقتصادي

سجل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نمواً حقيقياً يقدر بحوالي 6٪ خلال عام 2006 وذلك بعد أن حقق نمواً أعلى نسبته 7.2٪ خلال عام 2005. وتُشير التوقعات بتواصل النمو في العام الحالي 2007 ولكن بنسبة أقل من المُسجلة في عام 2006. ويأتي هذا الأداء الإيجابي للاقتصاد الوطني خلال عام 2006 كمُحصلة للجهود الكبيرة التي بذلها جلالة الملك عبد الله الثاني والتي أدت إلى استمرار انتعاش الاستثمار الخاص في مشروعات كبيرة.

تطوّر مُعدلات النمو الاقتصادي

السنة	بأسعار السوق الثابتة	بأسعار السوق الجارية
2002	%5.7	%6.5
2003	%4.1	%6.3
2004	%8.4	%11.8
2005	%7.2	%11.7

التضخُّم

ومن الأمور السلبية التي شهدها الاقتصاد المحلي خلال عام 2006 هو استمرار موجة الغلاء التي طالت العديد من نواحي الحياة والتي من أهمها أسعار المُشتقات النفطية وأسعار العقارات. إذ ارتفع مُعدّل التضخُّم إلى 6.25% مُقابل 3.5% خلال عام 2005. وجاء هذا الارتفاع في مُعدّل التضخُّم نتيجة للزيادة التي طرأت على أسعار المحروقات وانعكاساتها على باقي السلع والخدمات خلال الربع الثاني من عام 2006 والذي بلغ فيه مُعدّل التضخُّم ما نسبته 7.94% مُقابل 4.42% خلال الربع الأول من العام نفسه. أمّا خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2006 فقد اخذ المُعدّل بالاستقرار النسبي عند مستوى 6.3%.

البطالة

ومن الإنجازات الطيبة التي حققها الاقتصاد الأردني خلال عام 2006 هو تراجع مُعدّل البطالة من حوالي 14.8% عام 2005 إلى 13.9% عام 2006. وجاء ذلك نتيجة الانخفاض الجوهري الحاصل بين الربع الرابع والربع الثالث من عام 2006. ومثل هذا التراجع في مُعدّل البطالة يعكس تحسناً واضحاً في إنتاجية الاقتصاد الوطني من جهة وقدرته على توفير فرص العمل من جهةٍ أخرى.

التجارة الخارجية

بلغ حجم التجارة الخارجية الأردنية حوالي 11.8 مليار دينار خلال عام 2006، وبارتفاع نسبته 12.3% عن العام الذي سبقه. وجاء ذلك الارتفاع نتيجة زيادة الصادرات الكلية بنسبة 20.1% لتصل رقماً قياسياً قيمته حوالي 3.7 مليار دينار، بينما بلغت قيمة المُستوردات الكلية حوالي 8.1 مليار دينار وبنسبة زيادة قدرها 9%. وفي ضوء ذلك، فقد ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للمُستوردات من 41% خلال عام 2005 إلى 45.1% خلال عام 2006. كما بلغ مؤشر انفتاح الاقتصاد الأردني على العالم الخارجي (التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية) لعام 2006 حوالي 117٪.

المالية العامة

شهدت المالية العامة للدولة التطورات التالية خلال عام 2006:

1. ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمُساعدات الخارجية) بنسبة 13.3% خلال عام 2006 لتصل إلى 3468.7 مليون دينار. وجاء الارتفاع في الإيرادات العامة على الرغم من تراجع المُساعدات الخارجية بنسبة قدرها 39.2%. في حين ارتفعت الإيرادات المحلية بنسبة 23.5%. وشكلت الإيرادات العامة 34.3% من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية في عام 2006 مُقابل حوالي 34% عام 2005.
2. ارتفعت النفقات العامة بنسبة 10.6% خلال عام 2006 لتصل إلى حوالي 3912.3 مليون دينار. وجاء الارتفاع في النفقات العامة نتيجة ارتفاع كل من النفقات الجارية بنسبة 7.4% والنفقات الرأسمالية بنسبة 25.1%. وشكلت النفقات العامة حوالي 38.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 مُقابل 39.3% عام 2005.
3. تراجع العجز المالي على أساس الاستحقاق (بعد المُساعدات الخارجية) بنسبة بلغت حوالي 7% ليصل إلى حوالي 443.6 مليون دينار. وتراجعت نسبة ذلك العجز من الناتج المحلي الإجمالي المُقدر بمقدار 0.9 نقطة مئوية لتصل إلى 4.4% في عام 2006. ومن الجدير بالذكر أن العجز المالي المُسجل خلال عام 2006 يقل عما هو مُستهدف في قانون الموازنة العامة بحوالي 249.9 مليون دينار وبنحو 2.6 نقطة مئوية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

المديونية الخارجية

سجل الدين العام الخارجي (حكومي ومكفول) ارتفاعاً في رصيده بلغت نسبته 2.6% في نهاية عام 2006 عما كان عليه في نهاية عام 2005، ليصل إلى حوالي 5186.5 مليون دينار. وتراجعت نسبة ذلك الرصيد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية بمقدار 4.7 نقطة مئوية إلى نحو 51.4% في نهاية عام 2006.

الاحتياطيات الأجنبية

وفي إطار السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي الأردني، فقد تم خلال عام 2006 تسجيل رصيد عالي من احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، حيث بلغت تلك الاحتياطيات ما يُعادل 6102.5 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2006، مُقارنةً مع 4743.9 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2005، أي بارتفاع نسبته حوالي 28.6%.

التحديات المصرفية القادمة

يُعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات الاقتصادية التي لها علاقات تبادلية مع القطاعات الأخرى. إذ تتأثر أنشطة مُختلف القطاعات بمدى قدرة القطاع المصرفي على تلبية احتياجاتها من الخدمات المالية والمصرفية. كذلك فإن كفاءة القطاع المصرفي في أي دولة تتأثر بالبيئة المحيطة به. حيث تتأثر بمدى توفر البُنية التحتية المناسبة والتشريعات المالية والمصرفية المواكبة للتطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية العالمية. وفيما يلي أهم التحديات التي تواجه مُستقبل الصناعة المصرفية:

أولاً: المواءمة مع متطلبات BASEL II

تُشكل المعايير والقواعد المصرفية الجديدة للجنة بازل ضغوطاً على البنوك في مجال تدعيم وتقوية مراكزها المالية. حيث يُعتبر تطبيق سياسات سليمة لإدارة المخاطر (مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق...الخ) أحد أهم مُتطلبات اتفاق بازل 2. لذلك فإن على البنوك العربية أن تطور أنظمتها المصرفية بما ينسجم مع المُتطلبات المالية والمحاسبية والإشرافية العالمية من جهة وتطبيق سياسات من شأنها تعزيز أسس وأنظمة إدارة المخاطر لديها من جهةٍ ثانية. هذا بالإضافة إلى ضرورة تعزيز رؤوس أموالها لكي تكون متوائمة مع المُتطلبات الجديدة لبازل 2.

ثانياً: العولمة والمنافسة

لقد أدت العولمة إلى إحداث تغير نوعي في شكل وطبيعة المُنافسة. إذ لم تعد تلك المُنافسة محصورة بين البنوك العاملة في نفس الدولة أو الإقليم بل أصبحت المنافسة في ظل العولمة مع البنوك الأجنبية (Cross Border) حيث أصبح بإمكان البنوك من مُختلف أرجاء العالم تقديم المُنتجات والخدمات المصرفية في مُختلف الأسواق بفضل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدفق الحر للأموال. كما لم تعد المُنافسة محصورة بين البنوك أنفسها بل بين البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية. الأمر الذي يستدعي من البنوك العربية تغيير أساليب عملها وتطوير أنشطتها وخدماتها وبما يُمكنها من مواجهة المُنافسة بشكلها الجديد للمُحافظة على عملائها من جهة وحصتها السوقية من جهةٍ أخرى.

ثالثاً: غسيل الأموال

تُعتبر عمليات غسيل الأموال من أكبر مشاكل العصر. حيث أن غسيل الأموال يعتبر من الجرائم الاقتصادية التي تؤثر على الأمن الاجتماعي. إذ أن عمليات غسيل الأموال ترتبط إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة عادة. وكما هو معروف فإن عمليات غسيل الأموال تتم بشكل رئيسي من خلال البنوك والمؤسسات المالية. وللحد من هذه الجرمة فإن على البنوك أن تطور أساليب عملها وتستخدم التكنولوجيا الحديثة من أجل تطبيق المعايير والقواعد الدولية الخاصة بمكافحة غسيل الأموال.

رابعاً: التقدم التكنولوجي

لقد أحدثت التطورات المتسارعة في مجال المعلوماتية والاتصالات نقلة نوعية في مجال العمل المصرفي من حيث إجراءات وأساليب عملها والقنوات التي يتم من خلالها تقديم الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية المُختلفة. ولكي تتمكن البنوك من الاستمرار في المحافظة على عملائها فإن عليها مواكبة التطورات والمستجدات الحاصلة على صعيد التطور التكنولوجي المصرفي. وذلك من خلال الاستثمار المدروس في أنظمة المعلومات المتطورة. كما أن عليها اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز أمن وسرية المعلومات في ضوء التقنيات الجديدة التي مكنت العديد من قراصنة المعلومات اختراق أنظمة حماية المعلومات لدى البنوك.

خامساً: الاندماج والتكتل

من أجل الحصول على ميزة الحجم الكبير Economies of Scale وما توفره من إمكانيات النمو والتوسع والتنويع أو بسبب زيادة المُنافسة. ومن أجل تحسين مُعدلات الربحية أقبلت البنوك على موجة واسعة من الاندماجات والاستحواذات Mergers & Acquistions حيث حدثت عمليات اندماج كبيرة بين البنوك الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان. حيث أن البنوك الصغيرة سوف تكون عاجزة عن المُنافسة في المستقبل.

لذلك فإنه من المُتوقع في ظل العولمة وزيادة حدة المُنافسة ومُتطلبات لجنة بازل II أن يشهد القطاع المصرفي العربي عمليات اندماج بين البنوك العربية في الإقليم الواحد. الأمر الذي يتطلب من البنوك دراسة السُبل المُتاحة والفُرص المُمكنة للاندماج.

سادساً: تحديث وتطوير التشريعات المالية والمصرفية

في ظل اتجاهات التحرر والعولمة في أسواق المال والمصارف والتطور التكنولوجي المُتسارع. فإنه من الضرورة بمكان استمرار تحديث وتطوير التشريعات ذات العلاقة بالعمل المصرفي وبما يواكب التطور الحاصل في الصناعة المصرفية.

سابعاً: تطوير أوجه التوظيف والاستثمار

في ظل ارتفاع أسعار النفط والازدهار الاقتصادي في المنطقة العربية فإنه من المُتوقع أن تشهد المنطقة تحقيق فوائض مالية كبيرة الأمر الذي يتطلب من البنوك العربية البحث عن أدوات توظيف وأوجه استثمار مُجدية لاستيعاب هذه الفوائض المالية من جهةٍ وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية المنشودة من خلال الاستثمار المُشترك في المشاريع في الدول العربية المُختلفة من جهةٍ ثانية.

ثامناً: دعم وتمويل المشاريع الصغيرة

تُعدُّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية في العالم بشكل عام والدول العربية بشكلٍ خاص. وعلى البنوك أن تلعب دوراً أكبر في توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع وإيجاد الآليات التي تُسهل عليها تقديم مثل هذا التمويل بما يضمن حقوقها. الأمر الذي يعزز من دورها الاجتماعي والاقتصادي من خلال الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

Take Time

Take time to dream, It is what the future is made of.

Take time to think, It is the source of all power.

Take time to read, It is the fountain of wisdom.

Take time to play, It is source of perpetual youth.

Take time to love and be loved, It is god's greatest gift.

Take time to laugh, It is the music of the soul.

Take time to be friendly, It is the road to happiness.

Take time to pray, It is greatest power on earth.

Take time to give, It is too short a day to be selfish.

Take time to work, It is price of success.

There is a time for everything .....

تاريخنا يضمن مستقبلك

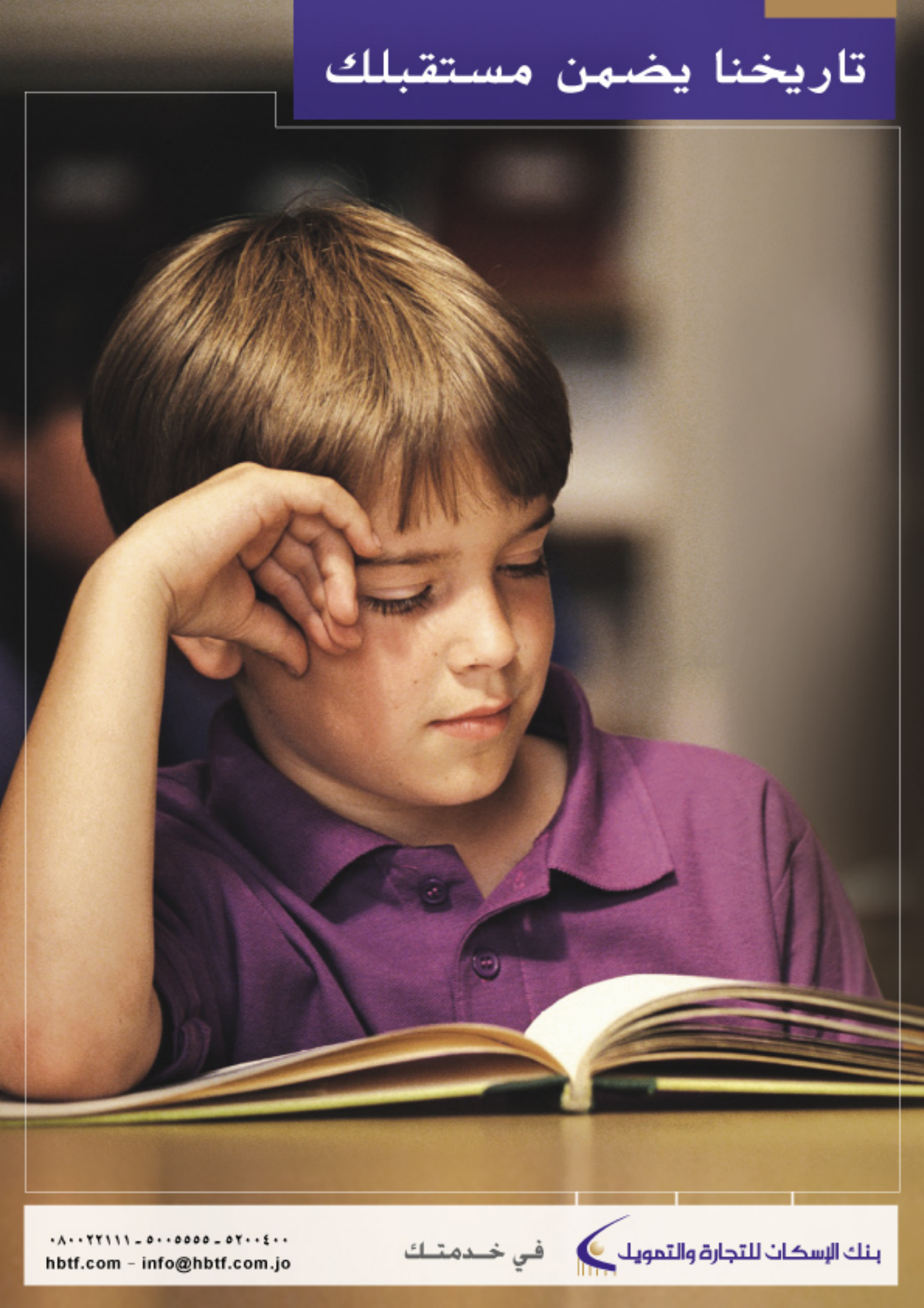

بنك الإسكان للتجارة والتمويل

في خدمتك

٥٢٠٠٤٠٠ - ٥٠٠٥٥٥٥ - ٠٨٠٠٢٢١١١

hbtf.com - info@hbtf.com.jo